أثر مخاطر الدخول غير المشروع للأفراد والمواد الغذائية والطبية عبر الحدود والمنافذ الرسمية على الأمن القومي الليبي (2011-2020)

إعداد الباحث: د. مصطفى محمد الفارسي
دكتوراه علوم سياسية
الرابطة العامة لخريجي العلوم السياسية
saadmer86@gmail.com

المستخلص:
بحثت هذه الدراسة في الأمن القومي في ليبيا وقد تم التركيز في هذه الدراسة على إنتشار الدخول الغير مشروع للأغذية والأدوية والأفراد عبر الحدود الليبية وأثرها على الأمن القومي الليبي, ولتفسير ظاهرة الدراسة قد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتهدف الدراسة إلى معرفة الآثار الأمنية الناتجة عن الدخول غير المشروع للأفراد والأدوية والأغذية عبر الحدود و تقييم حجم التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية والصحية ؛ ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث بأن سقوط النظام السابق أدى إلى غياب ملامح الدولة و فقدان السيادة الليبية ونشوب الحروب الأهلية وتعرض حدود ومنافذ الدولة الرسمية للإنتهاكات وبناء على نتائج الدراسة، فقد إقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها دعم وتنمية وتطوير المؤسسة الأمنية والهيئات الرقابية والأجهزة الضبطية لزيادة كفاءتها لضبط المنافذ الحدودية.

كلمات مفتاحية:- مخاطر الدخول غير المشروع للأفراد – الحدود والمنافذ الرسمية – الأغذية والأدوية غير الصالحة للإستهلاك – الأمن القومي الليبي.

Abstract:
This study examined the national security in Libya, and the focus in this study was on the spread of illegal entry of food, medicine, and individuals across the Libyan border and its impact on Libyan national security. To explain the phenomenon of the study, the descriptive analytical approach was used. The project for people, medicine and food across borders and assessing the size of security, political, economic and health threats; Among the most important

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

findings of this research is that the fall of the former regime led to the absence of the features of the state, the loss of Libyan sovereignty, the outbreak of civil wars, and the exposure of the official state borders and outlets to violations. To increase its efficiency in controlling border crossings.

Keywords: Risks of illegal entry for individuals - Borders and official crossings - Food and medicine unfit for consumption - Libyan national security.

_ مقدمة:-

بعد إنهيار نظام القذافى عام 2011 سقطت كافة المؤسسات ولاسيما المؤسسة الأمنية حيث تفشت الفوضى وإنتشرت الجريمة بمختلف أنواعها وأشكالها لتصل مخاطرها إلى تهديد الأمن القومي الليبي وتهديد حياة وبقاء الشعب الليبي، وإزدادت مظاهر إنتهاك السيادة الليبية وتحولت ليبيا إلى موطن للهجرة غير الشرعية عبر الحدود المنتهكة وسوق للإتجار بالبشر وملاذ ومرتع للإرهاب الوافد والجماعات المتطرفة، وسوق لبيع السلع الغذائية والدوائية والطبية منتهية الصلاحية. وبهذا تعرض الشعب الليبي إلى خطر موجات الإرهاب والأمراض الوافدة الخطيرة في ظل غياب الدولة وفقدان السيادة على أراضيها، وتحولت الحدود الى منافذ عبور للإرهاب والأمراض والآفات والسموم، وبهذا تعددت صور مخاطر تهديد الوجود للمجتمع الليبي والأمن القومي للدولة الليبية بأسرها. وبهذا تم التركيز في هذه الدراسة على عدد مهم من صور تهديد الأمن القومي الليبي وتتمثل في إنتهاك الحدود الليبية والدخول غير المشروع للأفراد والمواد الغذائية والدوائية.

1.مشكلة الدراسة: -

بعد إنهيار نظام القذافى عام 2011 بفعل ثورة 17 فبراير إنهارت كافة مؤسسات الدولة الليبية ولاسيما المؤسسات الأمنية والرقابية والضبطية فأُنتهكت الحدود والمنافذ الرسمية وتفاقمت ظاهرت تسلل الأفراد ودخول غير المشروع للمواد الغذائية والدوائية غير الصالحة للإستهلاك البشري فازدادت مخاطر تهديد سلامة وصحة وبقاء الشعب الليبي والذي يشير إلى تهديد الأمن الوطني برمته.

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

2.فرضية الدراسة: –

أدى إنهيار المؤسسة الأمنية إلى تفاقم ظاهرة الدخول غير المشروع للأفراد والأدوية والمواد الغذائية عبر الحدود والمنافذ الرسمية.

3.أهداف الدراسة: –

- معرفة الآثار الأمنية والصحية الناتجة عن الدخول غير المشروع للأفراد والأدوية والأغذية عبر الحدود.
- تقييم حجم التهديدات الأمنية والسياسية والإقتصادية والصحية الناتجة عن تكدس المواد الغذائية والدوائية غير الصالحة في الأسواق الليبية.
- توضيح العلاقة بين الدخول غير مشروع للأفراد والمواد الغذائية والدوائية عبر الحدود وبين مخاطر تهديد الأمن القومي الليبي.

4.أهمية الدراسة: –

الأهمية العلمية : إثراء المكاتب الليبية والعربية بالدراسات والبحوث التي تتناول الظواهر السياسية.

الأهمية العملية : تأمل الدراسة أن تكون نتائجها وتوصياتها عونا لصناع القرار الليبي في إتخاذ القرار المناسب للحد من ظواهر صور تهديد الأمن القومي الليبي.

5.مناهج الدراسة: –

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإقتراب من الظاهرة موضوع الدراسة لإبراز أهم صورها وتفاصيلها وتحليل جوانبها وأبعادها السياسية والأمنية والصحية .

6. حدود الدراسة :–

– **الحدود الزمنية** : تمتد فترة الدراسة من عام 2011 وهو تاريخ ثورة 17فبراير وحتى تاريخ 2020 وهو تاريخ قرار إيقاف إطلاق النار لإنهاء حالة الحرب في ليبيا والصادر في 2020/10/23.

– **الحدود المكانية** : وهى الحدود الجغرافية للدولة الليبية, وكافة المدن والقرى الليبية .

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

7 _ الدراسات السابقة :-

من خلال مراجعة الكتابات السابقة المتعلقة بالأمن القومي، يتضح أن هناك عددا من الدراسات التي تعرضت لدراسة هذا الموضوع ، وركز معظمها على دراسة حالة محدودة معينة منها :

1 . **دراسة د.حامد ربيع (1983) نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** – هدفت الدراسة الى التحليل العميق للإدراك القيادي بحقيقة وعناصر الأمن القومي العربي– نتائج الدراسة (عدم التجانس لا بد وأن يعكس نفسه على الجهاز الأمني ,المجتمعات الجديدة والنامية لا تمثل أي تجانس قومي, ليس فقط بمعنى تعدد العناصر بل وبمعنى تعدد المستويات الثقافية والحضارية والإدراكية).

2 . **دراسة د. ميلود عامر حاج (2016) *الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية** هدف الدراسة (ربط واقع الأمن القومي العربي بكل من السياسة والإقتصاد في إطار الدولة القطرية العربية خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية وذلك من خلال ما يطمح إليه المواطن العربي وما أخفقت عنه التنمية العربية المنشودة في مسار التحول عن طريق الترقية والتوعية والتعبئة والتنشئة بما يتماشى وطموحات هذا الأخير) نتائج الدراسة (وجود حالة من الفوضى السياسية في ظل الإنسداد السياسي وفشل خطط التنمية الشاملة عن طريق بناء منظومة حكم رشيد).

3. **محمد ,نورزاد أمين (2015) حماية الأمن القومي للدولة في ظل القواعد الدولية لحقوق الإنسان** هدف الدراسة (معرفة مدى مراعاة التوازن بين حاجة الدولة إلى الأمن القومي وإلتزامها بقواعد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الواردة في الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان)

نتائج الدراسة (كلما التزمت الدولة بقواعد حقوق الإنسان ومنحت مواطنيها حقوقهم وحرياتهم ,استطاعت توفير قدر أكبر من الأمن).

4. **أحمد فؤاد إبراهيم المغازي (2012) واقع الأمن القومي وتحدياته المختلفة** هدف الدراسة (رصد واقع الأمن القومي العربي من خلال مراحل العلاقات العربية _العربية , والتحديات السياسية التي تواجه العالم العربي وتهدد أمنه القومي) نتائج الدراسة (يقوم

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

الأمن القومي العربي على فكرة قدرة الدول العربية على حماية الأمة العربية من الأخطار الخارجية والداخلية القائمة او المحتملة).

8_مصطلحات الدراسة :-

يتم فيما يلي تقديم تعريف إجرائي لمفهوم الأمن القومي وذلك من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للكلمتين اللتين يتكون منهما المفهوم.

1. التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمني: -

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف, والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم ."وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".

2 .التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية: -

المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه وفكرة القومية قديمة قدم الإجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية.

المبحث الأول: الأمن القومي الليبي:-

الأمن هو الوسيلة الوحيدة للإستقرار والعيش في سعادة وهناء, فبدون الأمن لا حياة ولا نماء ولا تقدم ولا سعادة, والأمن يحوي كل ما يتعلق بحياة الإنسان وكافة الكائنات فهو يدخل في الجانب الإقتصادي والسياسي و البيئي والإجتماعي .

إن الإهتمام بالأمن بوجه عام سوف يعطي الإنسان أينما وجد بالأمان والإطمئنان , وهذه محاولة لوضع سياسات عامة لحماية الأمن شاملا لكي يعيش الإنسان في أمن وإستقرار. عندما تواجه دولة ما تحديات تعرقل بنائها فإن ذلك يعد تهديدا لأمنها القومي أو الوطني حسب التسمية سواء كانت تلك التحديات داخلية أو خارجية, طبيعية أو غير طبيعية مثل

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

العدوان من دولة أخرى أو أفراد من نفس الدولة والكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين وأسراب الجراد والسحب المحملة بالسموم وغيرها، ولتلبية متطلبات دراسة الأمن القومي الليبي سنتناول المحاور الآتية:

المحور الأول : تأمين حدود الدولة .

المحور الثاني : ضبط المنافذ الرسمية .

-المحور الأول : تأمين حدود الدولة :-

الحدود هي خطوط وهمية من صنع البشر لا وجود لها في الأصل، ويتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط بإستخدام الصور الجوية لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الإنتفاع والإستغلال, وذات خصائص معينة مثل اللغة والأفكار والميول والإتجاهات والعملة التي يستعملونها,وبفضل تقدم فن تقنية رسم الخرائط أصبحت غالبية الحدود السياسية في العالم التي تفصل دولة عن أخرى واضحة المعالم ومحددة بدقة .

ويدخل من ضمن أراضي الدولة ورقعتها السياسية , سواء كانت أنهار أو بحيرات أو قنوات مائية , وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها و التي تعرف بالمياه الإقليمية, وطبقة الجو التي تعلو هذه الرقعة المحددة, وعند هذه الحدود تنتهي سيادة دولة أخرى مجاورة لها بما لها من نظم سياسية وإقتصادية خاصة بها وقوانين مختلفة.(عبد الغني ,2014: 2)

لاتزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير، كما يشكّل تأمين الأطراف أحد أكبر التحدّيات التي تواجهها البلاد. ويتيح ضعف مراقبة الحدود لأسواق السلاح والبشر والمخدرات أن تزدهر، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، مع مايترتّب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل. (كول,2012 : 18)

أوضح قاسم المانح، عضو المجلس المحلي ورئيس مستشفى غدامس، أهمية غدامس الإستراتيجية، التي تبعد حوالي 600 كيلومتر عن ساحل البحر الأبيض المتوسط في ليبيا وأهميته للقارة الأوروبية في الجهة المقابلة. وقال: "ربما تعلمون أن غدامس تعد مقصدا للمهاجرين من البلدان الأفريقية عن طريق الجزائر إلى ليبيا وتعلمون أن معظمهم ينوي الذهاب إلى أوروبا". وأضاف: "إن الجهود التي بذلت حتى الآن لم تكن فعالة في وقف هذه

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

الظاهرة. نحن لا نخشى الهجرة الغير الشرعية فقط ولكن أيضا تهريب الأسلحة والأطراف الأخرى ."

وتقع غدامس في مثلث تلتقي فيه الحدود الليبية الجزائرية التونسية. وتجذب موارد المياه في المدينة المسافرين حيث تعد المدينة محطة للقوافل التجارية التي تعبر الصحراء منذ عصور وأيضا للمتاجرين بالأشخاص والمخدرات والبضائع.(بعثة الأمم المتحدة,2013)

وفي ورشة عمل إستضافتها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يومي 22 و23 ابريل/نيسان، أكد النظراء الليبيون على إصرارهم على إعادة بناء البلاد بعد ثورة عنيفة في ظل واقع قاس على الأرض . هذا ما يؤكده العميد عبد الخالق السنوسي، رئيس أركان قوات حرس الحدود الليبية بقوله: "إن التحديات ليست سهلة. إن المهمة صعبة ونحن في حاجة للمساعدة".

يأتي انعقاد "ورشة عمل تنفيذ الأولويات الليبية المتعلقة بأمن الحدود" ضمن جهود الأمم المتحدة لمساعدة ليبيا في إعادة بناء قطاع الأمن وإصلاحه بما يتفق مع الأولويات التي حددتها الحكومة الليبية في المؤتمر الوزاري الدولي الذي عقد في باريس في فبراير/شباط 2013. وتهدف ورشة العمل إلى وضع الخطوط العريضة لخطة عمل تحدد الأولويات العاجلة في مجال أمن وإدارة الحدود وإيضاح مسؤولية كل هيئة في قطاع أمن الحدود ومناقشة الدعم الدولي المقدم لتنفيذ هذه الأولويات العاجلة .

وتضمنت التوصيات الختامية إنشاء مركز عمليات متكامل لأمن الحدود يتكون من ممثلين لحرس الحدود والشرطة والجمارك وخفر السواحل وغيرهم، وقدر أفضل من التعاون والتنسيق ومشاركة المعلومات بين الجهات الأمنية الليبية ذات الصلة بأمن الحدود والتنسيق ومشاركة المعلومات. كما أوصت ورشة العمل بدمج كتائب الثوار وغيرهم من الجماعات المحلية في النظام الليبي لأمن وإدارة الحدود إلى جانب تأهيل وحدات الحدود من خلال بناء القدرات وتحسين الهياكل الأساسية والتدريب وزيادة فعالية القوات من خلال تعزيز تنقل الدوريات على الأرض وتقوية القدرة على الاستطلاع الجوي والقدرات في مجال العمليات البحرية.

وعلى الرغم من هذه المبادرات، ما زال أمن الحدود قضية حساسة، فالتقدم الملموس لا يزال بطيئاً، فيما لا تزال المسؤوليات المشتركة بين الوكالات غير مؤكدة. فالسلطات الليبية لم تقم

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

بعد بتأكيد أدوار ومسؤوليات أمن الحدود، فيما تبقى الحدود الليبية مليئة بالثغرات التي تمكن الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص والأسلحة والمخدرات والسلع الأخرى غير المشروعة. (بعثة الأمم المتحدة , 2013)

_المحور الثاني : ضبط المنافذ الرسمية :-

نظراً إلى عدم وجود حواجز مادية على الحدود الليبية باستثناء البحر الأبيض المتوسط وحقول الألغام التي تمثل تركة الحروب التي خاضتها ليبيا مع تشاد في السبعينيات ومع مصر خلال الحرب العالمية الثانية – ولأن الإمكانيات التي سخَّرها القذافي للبنية التحتية والمراقبة كانت قليلة جداً، لم يكن في مقدور الأجهزة الأمنية الليبية المختلفة سوى رصد، وليس منع حركة الهجرة والتجارة عبر الحدود، لكن قدرتها على القيام حتى بهذه الوظيفة تأثرت بالقضايا القديمة المتراكمة داخل قوات الأمن والتي لاتزال تعيق عملها حتى الآن.

في ظل حكم القذافي، كانت مهمة مراقبة الحدود تُنفَّذ من قبل إدارات متنافسة تعاني سوء التنسيق في مابينها وذلك في وزارات عدة. وقد أُنيطت إدارة المراكز الحدودية وتجهيز التأشيرات وجوازات السفر بإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية، في حين أن الجهة المُنظِّمة للجمارك، والمتمثلة في الإدارة العامة لمكافحة التهريب والمخدرات، كانت جزءا من وزارة المالية. كانت مسألة خفر الحدود البحرية والمراكز الحدودية مقسَّمة بالتساوي بين القوات البحرية وحرس السواحل البحرية ووزارة الداخلية.

وبناءً على ذلك، كان كل مركز حدودي وكل بلدة يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي, لم يكن سوى عدد قليل جداً من المسؤولين خارج المدن الرئيسية والموانئ لديهم أجهزة كمبيوتر، وبالتالي إن القدرة على الوصول إلى قواعد البيانات لوثائق السفر أو القوائم السوداء الدولية، على سبيل المثال، كانت غير متوفرة ونتيجةً لذلك، كانت هناك أجنحة عدة للسلطة داخل كل مركز ,كانت المرافق تعاني من نقص شديد في الموارد؛ فقد كانت المراكز الحدودية أشبه بالأكواخ في بعض الأحيان، وتفتقر حتى إلى الكهرباء. (بيتر ,2012 :27)

_المبحث الثاني: الدخول الغير مشروع للمواد الغذائية والدوائية والأفراد:-

على الرغم من إستخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها فالأمن القومي يتضمن الأبعاد الإقتصادية والدبلوماسية والإجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري.

ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي. فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة , فمن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم.

وبمرور الوقت، ونظرًا للأحداث العالمية المتلاحقة بدءاً بالحرب العالمية الثانية، ومن ورائها حركات الإستقلال الوطني والحرب الباردة وغيرها، إنتشر مفهوم الأمن القومي على نطاق واسع بين الدول، وبدأت كل دولة تعمل على صياغة مفهومها الخاص بالأمن القومي الذي تحمي به مصالحها المتعددة في عالم أصبح التغير فيه سمة لا تتغير فانتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية محضة إلى كونه قضية مجتمعية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تنفيذ خطط وبرامج تنموية، وإقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية، وتمتين بناها الذاتية ,فالأمن هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محميًا من خطر يهدده و الإحساس بالطمأنينة التي يشعر بها الفرد، سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لإمتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار في حال ظهورها.

سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب كالأتي :-

- **المطلب الأول** : الدخول الغير مشروع للمواد الغذائية.
- **المطلب الثاني** : الدخول الغير مشروع للمواد الدوائية.
- **المطلب الثالث** :الدخول الغير مشروع للأفراد.

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

– المطلب الأول : الدخول الغير مشروع للمواد الغذائية:–

الأمن الغذائي من العناصر الاقتصادية المؤثرة في الأمن القومي فهو يعني توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع من مصادره المحلية أو الخارجية وضمان توزيعه وجعله في متناول أيدي أفراد المجتمع ,وبما ان الغذاء من الحاجات الأساسية للمجتمع التي لا يمكن الإستغناء عنها ,لذلك فان عدم توافره أو نقصه يشكل إحدى التهديدات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على الأمن القومي للبلد , وان زيادة الطلب على المواد الغذائية مع قلة إنتاجها على المستوى الوطني يؤدي إلى الإعتماد على الإستيراد من الخارج , ومن الطبيعي فإن ذلك يؤثر في الأمن الإقتصادي للدولة وبالتالي في أمنها القومي, وقد تجعل الدولة في حالة تبعية إقتصادية إلى الدولة التي تستورد منها موادها الغذائية ,كذلك فإن الأمن الغذائي يعني تهيئة وسائل الإنتاج وبناء بنية تحتية زراعية متينة بحيث يمكن من خلالها تأمين الغذاء الكافي لأفراد المجتمع, والحيلولة دون حدوث النقص في المواد الغذائية الأساسية للأفراد في الحالات الطارئة عند اغلاق المنافذ الحدودية أو تعرض البلاد إلى حصار إقتصادي أو غير ذلك, مما يعني قدرة الدولة على وضع الخطط الناجحة والكفيلة بتأمين الغذاء للمواطنين في حالة نقص المواد الغذائية الأساسية أو ندرتها أو غلاها وذلك بالاعتماد على الإمكانات المحلية أي الإكتفاء الذاتي فإن ما لم تستجيب السلطة لتلبية حاجة الشعب فعادة تكون هناك إنعكاسات سلبية على ثقة أفراد المجتمع بالدولة ويشعر المواطن بالغبن ويتعاظم هذا الشعور الذي قد يتحول في النهاية إلى تمرد ويؤثر سلبا في الأمن والإستقرار. (أمين ,2015:79:80)

نتيجة لما شهده العالم من إنتشار لأمراض نقص العناصر الغذائية ونتيجة لإنتشار منتجات المصانع الغذائية المقواه بالمعادن والفيتامينات في أغلب دول العالم، ظهرت حاجة ماسة إلى ضوابط محددة لتقوية الأغذية. ولقد شهد العالم منذ نهاية القرن الماضي محاولات جادة لإيجاد الأجهزة الحكومية والقوانين والأنظمة التي تكون مهمتها الأساسية إصدار التشريعات الغذائية المضافة إلى أغذية الإنسان التي قد يلزمها تقوية غذائية مثل الطحين والخبز والمكرونة وأغذية الإفطار وملح الطعام والزبدة الصناعية، وفي الوقت نفسه يتم التأكد من

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

مطابقة خصائص الجودة للمنتجات الغذائية المعروضة في الاسواق للمواصفات القياسية ذات العلاقة.

وتقوم العديد من البلدان بتطوير أنظمة لسلامة الأغذية مبنية على الوقاية من أجل الإستجابة بشكل أفضل لقضايا سلامة الأغذية، فعلى سبيل المثال فقانون تحديث سلامة الغذاء الذي أصدرته إدارة الغذاء والدواء في الولايات المتحدة ينص على وجود الضوابط الوقائية على أساس المخاطر القائمة على أسس علمية عبر السلسلة الغذائية)من المزرعة إلى الطاولة (بالإضافة إلى تحليل المخاطر، وكذلك تطبيق طرق حديثة للتفتيش مثل: تكرار الفحص الصادر بناءً على مخاطر المنشآت الغذائية، حرية الوصول إلى السجلات، وإجراء الفحص في مختبر معتمد, بالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة الغذاء والدواء بتطوير آليات الاستجابة مثل الاستدعاء الإلزامي وتعليق التسجيل وتحسين قدرات تتبع المنتجات. ويعزز القانون أيضًا سلطة من خلال مسائلة المستورد، طلب شهادة الطرف الثالث، وشهادات إضافية للأغذية العالية الخطورة.

هناك العديد من الأنظمة المنسقة تساهم في ضمان سلامة المنتجات الغذائية المنتجة محلياً، المستوردة والمصدرة، حيث تعمل هيئة الدستور الغذائي وهي هيئة حكومية دولية شكلت من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وضع معايير دولية للأغذية وتطوير مواصفات طوعية لسلامة الغذاء ومبادئ توجيهية ومدونات متعلقة بأفضل الممارسات للبلدان الأعضاء والتي يتم ترجمتها إلى تشريعات أو لوائح وطنية أو إستخدامها كمرجعية عند وضع قوانين غذائية وطنية تهدف إلى حماية صحة المستهلك وتيسير تجارة الأغذية, بموجب تطبيق إتفاقية إجراءات الصحة والصحة النباتية، أصبحت مواصفات الدستور الغذائي مرجع لتسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية.

تساهم المواصفات القياسية الدولية للأغذية والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الصادرة عن الدستور الغذائي في سلامة التجارة الدولية بالأغذية وفي جودتها وإنصافها، ومواصفات الدستور الغذائي هي بمثابة توصيات ومبادئ توجيهية يطبقها الأعضاء طوعاً ويتم ترجمة هذه التوصيات إلى تشريعات أو لوائح وطنية ويمكن إستخدامها كمرجعية عند وضع قانون غذاء وطني يهدف إلى حماية صحة المستهلك وتيسير تجارة الأغذية. وعلى

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

سبيل المثال، تستند لوائح المضافات الغذائية في معظم البلدان عبر العالم إلى معيار الدستور الغذائي للمضافات الغذائية, وأصبحت أيضاً مواصفات الدستور الغذائي مرجع لتسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية, وترتكز مواصفات الدستور الغذائي على أسس علمية سليمة تقدمها أجهزة دولية مستقلة معنية بتقييم المخاطر أو مداولات مخصصة بتنظيم من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ويشمل الدستور الغذائي مواصفات لجميع الأغذية الرئيسية، سواء كانت مجهزة، أم شبه مجهزة أم مخصصة لتوزيعها على المستهلكين, وقد وضع الدستور الغذائي مواصفات قياسية لحوالي 200 منتج غذائي، ولديه أكثر من 120 مجموعة من الخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات في المسائل المرتبطة بسلامة الأغذية وجودتها. (عرب ,2021)

كما كان نتيجة للنهضة العلمية الكبيرة التي بدأت في الخمسينات من القرن العشرين، والتي كانت مصاحبة لنهضة علمية كبيرة في استنباط أجهزة وطرق التحليل والقياس المتناهية الدقة، أن عرفت مسببات أخرى لأضرار تلحق بصحة الإنسان عند استهلاكه للأغذية غير الصالحة لم تكن معروفة من قبل، مما دعا الكثير من الدول المتقدمة في أواخر الستينات إلى تطوير وتحديث وسائل الخدمات المتعلقة بالرقابة على سلامة الأغذية وجودتها، بما يواكب التطورات الحديثة في العلم والتكنولوجيا، وذلك لإحكام الرقابة وتلافي الضرر، وهي الخدمات المتعلقة بالتحليل والتفتيش والتدريب وفوق كل ذلك التشريعات المتكاملة التي تنظم وتنسق إدارة هذه الخدمات بما يحقق أحكام وفعالية الرقابة ضمانا لحماية المستهلك وحفاظا على الإقتصاد القومي, وبالرغم من أن ظهور القوانين القديمة للأغذية أو تطويرها قد بدأ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلا أن أهم ما تميز به القرن العشرون هو ولادة فرع منفصل من القانون يرتبط بالغذاء ويحوي أحكاما أكثر دقة في التطبيق وأكثر تحديدا وكمالا في محتوياتها، ويأخذ في الإعتبار الأوضاع السائدة فيما وراء الحدود السياسية, ولم تقتصر أحكام هذا القانون على حماية المستهلك ضد الخداع في كمية البضاعة أو وزنها أو غشها بإضافة عناصر غير نافعة إليها أو سحب عناصر نافعة منها، وما إلى ذلك مما كان يعار إليه الإنتباه الأكبر، بل امتدت لتشمل وتركز على رقابة الأوصاف المبالغ فيها للمنتجات، والتصريحات الخاصة بالتغذية، والادعاءات المضللة في

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

وضع البيانات التوضيحية على البطاقات، وفي الإعلان عن السلع، وفوق كل ذلك الحماية ضد الأخطار الجديدة لصحة الإنسان والمسببة للأمراض، وبخاصة الخبيثة منها، والتشوهات الخلقية في الأجنة والتي قد تنتج عن التلوث الميكروبيولوجي للأغذية أو التلوث الإشعاعي أو التلوث بالملوثات الكيمائية والبيوكيميائية كمضافات الأغذية أو بقايا مبيدات الهوام ."الآفات "أو المعادن الثقيلة أو الذيفانات أو السموم البيولوجية أو المواد الملونة للأغذية أو مواد التغليف التي تلامسها.

وتعاني معظم الدول النامية بصفة عامة ونشير هنا إلى الدولة الليبية بصفة خاصة الكثير من المشاكل التي تعترض إقامة أجهزة كافية وفعالة، أو تطوير ما لديها من أجهزة في مجال الرقابة على الأغذية، منها النقص الكبير في الخبراء القادرين على تخطيط نظام متكامل للرقابة على الأغذية يتناسب مع الظروف المحلية، مع الأخذ في الإعتبار الظروف العالمية، أو النقص الكبير في الفنيين المؤهلين والمدربين تأهيلا وتدريبا كافيين لإجراء عمليات التحليل، وخاصة تلك المتناهية في الدقة، وكذلك عمليات التفتيش الصحيحة، وأخذ العينات، أو نقص في المعدات أو التمويل اللازم, إلا أن المشكل المشترك دون جدال هو غياب السلطة والإدارة القوية المنسقة لتلك الجهود .(حسين,2004 : 20)

توفير تنسيق أفضل داخل مؤسّسات الدولة يمثّل خطوة أولى حاسمة يجب على الإدارات التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع العمل معاً لتأمين حدود ليبيا وينبغي تحديد الصلاحيات داخل وبين الإدارات بشكلٍ واضح، ويتعين على وزراء الحكومة البدء في التعاون على المستوى التنفيذي, وتنسيق السياسات والممارسات على نحوٍ أفضل بين المدن والمراكز الحدودية. (بيتر ,2012 : 30)

تدخل الأغذية الفاسدة بشكل أساسي عبر المنافذ غير الرسمية وبعضها يتسرب بحسب تأكيد مدير فرع مركز الرقابة على الأغذية بطرابلس، والذي يرجع الأمر إلى معاناة المركز من ثغرات كبيرة، ناتجة عن النقص الكبير في كوادر الموانئ التي تستقبل شحنات مستوردة، كميناء الخمس، وعدم التنسيق بين المنافذ البرية والبحرية، وتداخل إختصاصات جهات حكومية أخرى، مثل وزارة الإقتصاد التي تمنح الإذن بدخول البضائع بموجب صلاحيات لها، ومراقبة الصحة الحيوانية التي تمنح إذن دخول اللحوم والدواجن، الأمر الذي أحدث

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

فوضى كبيرة وسهل للمهربين أعمالهم، ملقيا باللائمة على مصلحة الجمارك المشرفة على المنافذ قائلا "عملنا يأتي بعدها فهي من تخطرنا بدخول الشحن لنفتش عليها ونمنحها إذن الإفراج"، مضيفا أن الغذاء الفاسد والملوث يرجع في بعض الأحيان إلى انتهاء الصلاحية بسبب سوء التخزين، أو مخالفة طريقة الإنتاج في المصانع المحلية.

ويتفق مراقب الاقتصاد ببلدية مصراتة محمد السبيخي مع جزئية الفوضى الناتجة عن تداخل الإختصاصات، مؤكدا أن شحنة كبيرة من الأضاحي، دخلت بأذونات وأوامر مباشرة من الوزارات في طرابلس العام الماضي، دون الرجوع له كما لم تخضع للتفتيش من مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، وتم استهلاك لحومها، وهو ما تكرر في حالات شحنات غذائية أخرى عبر ميناء المدينة، "كلها تمت بذات الطريقة ولا أحد يعلم ما بها" وفق إفادته.

يكشف تقرير ديوان المحاسبة الليبي العام لعام 2017 الصادر في بداية العام الجاري، على توسع مركز الرقابة على الأغذية والأدوية في منح 46 من شهادات الإفراج المؤقت عن شحنات غذائية من أصل 81 شحنة جرى رفض دخولها لاحقا. وتابع التقرير الذي حصلت "العربي الجديد" على نسخة منه: "عبر مطابقة شحنات الأغذية والسلع المستوردة عبر منفذ ميناء مصراتة البحري على سبيل العينة، والتي صدرت بشأنها شهادات عدم الإفراج عن مركز الرقابة على الأغذية والأدوية (الشحنات المرفوضة) خلال عام 2016 لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري، وبين محاضر إتلاف تلك الشحنات التي تصدر عن مديرية جمارك مصراتة في ذات العام بحسب تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017، تبين إتلاف ما نسبته 28% من 81 شحنة مرفوضة من مركز الرقابة في عام 2016، ولم يتبين لديوان المحاسبة أي إجراءات اتخذت لبقية الشحنات، بالرغم من مطالبة الديوان بمعرفة مصيرها"، وهو ما يؤكده عبدالرزاق التاجوري مقرا بوجود تجاوزات في عهد إدارة المركز السابقة كما يقول، مضيفا أن الأمر رهن المراجعة والتحقيق ,وتؤكد تقارير مركز الأغذية التي اطلع عليها معد التحقيق أن المركز أفرج عن 7164 شحنة من 7353 شحنة غذائية، ورفض 189 شحنة ."

ويعترف مسؤول بمركز الرقابة على الأغذية (فضل عدم ذكر اسمه) بوجود مسؤولين فاسدين يمررون الموافقات على الشحنات الفاسدة، لكنه يقول لـ"العربي الجديد": "هناك تجاوزات

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

أخرى تتعلق بتوقيف مواد غذائية مستوردة على الحدود، أو في الموانئ، في ظروف تخزين غير ملائمة لإبتزاز مورديها ومنحها إفراجا، لكنها بعد الإفراج عنها تكون قد شارفت على انتهاء صلاحيتها"، مشيرا إلى حصول سلع وأصناف كثيرة على إفراجات جمركية، لكن يتم تغيير تواريخ صلاحيتها بعد أشهر من انتهائها، وهو ما يتم عبر آلات مخصصة لذلك, إذ جرى ضبط 12 آلة في طرابلس وبنغازي موردة خصيصا لتغيير تواريخ الصلاحية التي تحفر مجددا على علب السلع.(علي ,2018)

– المطلب الثاني : الدخول الغير مشروع للمواد الدوائية :-

الدواء هو أي مادة كيميائية لها القدرة على تعديل أو تغيير الوظائف الجسدية أو الحيوية الطبيعية للكائن الحي سواء كان إنسان أو حيوان أو نبات حال إمتصاصها ودخولها داخل جسد هذا الكائن ,كما عرف بأنه أي مادة كيميائية تستخدم في العلاج بهدف الشفاء من الأمراض ؛ أو تخفيف وطأة وحدة المرض أو لأجل الوقاية منه ، أو لتعزيز الصحة البدنية والنفسية للكائن الحي, وإذا كانت الحاجة لإستخدام الدواء باتت ملحة للإنسان كما للحيوان الذي قد تعد الإساءة إليه جريمة إقتصادية ، فإنه يجب أن لا ننسي أهمية الحفاظ على نوعية الغذاء وضرورة فرض رقابة صارمة على المواد المستخدمة لمكافحة الآفات الزراعية والتي هي سلاح ذو حدين لان الإخلال بالتوازن الطبيعي للبيئة باستخدام ما يعرف اصطلاحا بمواد قد تصنف كأدوية يؤثر سلبا لا على الغذاء فحسب بل ويهدد صحة الإنسان وحقه في الحياة الآمنة الصحية ، ويؤسفنا القول أن حالة فوضي الأدوية التي نعيشها من الأمور الملموسة فهذا الدواء استورد من الجارة تونس وآخر من مصر والثالث من العربية السعودية والأردن إلى جانب المستورد من الدول الغربية التي تفاجأ بأنها حظرت الدواء لخطورة المضاعفات الناتجة عنه ، ومع ذلك لازال متداولا بالأسواق الوطنية ، وكيف نواجه الأدوية المقلدة والمغشوشة التي تفتقر إلى المواد الفعالة مما يفقدها أي قيمة علاجية , وقد تتسبب في إحداث أثار جانبية تنعكس سلبا على صحة الإنسان الذي يبحث عن الدواء الأرخص ثمنا في البلدان التي لا يتوانى فيها البعض عن المتاجرة بصحته مقابل تحقيق مكاسب طائلة فلا يختلفون في ذلك عن تجار المخدرات والمؤثرات العقلية.

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

ورغم وجود الأجهزة الرقابية المنوط بها الرقابة السابقة واللاحقة على ما يتم إستيراده من مواد دوائية أو طبية بأنواعها ؛ فأن المتابع لسوق الأدوية ونخص بالذكر المتعلق منها بصحة الإنسان يلاحظ ويلمس الخلل والقصور وغياب تطبيق النصوص العقابية التي تجرم غش أو تقليد المواد الطبية وتقرر للمخالف عقوبة الحبس وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 307 عقوبات ، والمادة 309 عقوبات التي جرمت الإتجار بالأغذية أو الأدوية الفاسدة والتي ساوت بين من يحوز تلك المواد أو يعرضها للبيع ومن يوزعها أو سلمها للغير وهو عالم بأنها مقلدة أو مغشوشة ، والمادة 310 من القانون ذاته التي أخضعت نشاط من يمارس فعل الاتجار بالأدوية بترخيص أو بدونه إلى وصف الجنحة أيضا ، وجرمت فعل أعطا ء تلك المواد بشكل وصفة أو كمية لا تتفق مع توصيات الطبيب أو تختلف مع المعلن عنه أو المتفق عليه. (المرشدي ,2017) الأدوية المغشوشة هي أية أدوية يتم تصنيعها خارج منظومة التصنيع الدوائي الشرعية بغرض الغش بحيث تشبه الأدوية الأصلية، وقد يحتوي الدواء المغشوش على مواد فعالة بنسبة خاطئة تقل أو تزيد عن الجرعة العلاجية المضبوطة، أو مكونات غير صحيحة وغير فعالة كالنشا والطبشور، أو حتى مكونات ضارة وأحياناً سامة.ويتم تصنيع الأدوية المغشوشة في ظروف غير صحية، مما يؤدي إلى تلوثها بالبكتيريا وغيرها من مسببات الأمراض, وغالباً ما يتم تعبئة الأدوية المغشوشة في حاويات تشابه مثيلتها من الأدوية الأصلية، لتصبح بذلك جريمة الغش الدوائي مكتملة العناصر والأركان. إن الدواء المغشوش في كافة أحواله ليس مكافئاً للدواء الأصلي في الفعالية والأمان، وبالتالي فإنه سيتسبب في أضرار عديدة تتوقف على ما يحويه من مكونات ,فإذا كان الدواء المغشوش لا يحوي مواد فعالة على الإطلاق أو بنسبة تقل عن الجرعة المطلوبة، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للمريض بشكل قد تعجز الأدوية السليمة عن علاجه بعد ذلك.(السباطي ,2016)

– المطلب الثالث : الدخول الغير مشروع للأفراد:–

تعتبر الهجرة وسيلة النجاة والأمل في الحصول على حياة أفضل لمن يختارون الهجرة طريقا لتغيير أسلوب حياتهم ,وتغيير مقر معيشتهم من بلدانهم الأصلية الى بلدان أخرى , لتكون بالتالي موطنا بديلا دائما أو مؤقتا عن موطنهم الأصلي ويشير مصطلح الهجرة غير

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

الشرعية إلى ذلك التدفق الغير القانوني عبر الحدود ومحاولة الإقامة دون اذن سلطات الدولة المهاجر اليها , وتتم الهجرة الغير شرعية بالتسلل عبر الحدود البرية ,والحدود البحرية لبعض الدول عبر شبكة منظمة من المهربين المتمرسين في مجال تهريب البشر , وتعتبر منطقة شمال إفريقيا من أكثر المناطق تأثرا بموجات المهاجرين غير الشرعيين لأنها تستخدم في الغالب كمكان هجرة مؤقت, بالإضافة إلى كونها بلدان عبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط وهو ما يشكل عبئا مزدوجا , والأمر الأكثر تعقيدا هو متاخمتها لحدود دول تعتبر من أفقر دول العالم ,كما تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية لكنها في نهاية لمطاف لا تقابلها حماية قانونية الا في حالات الهجرة لأسباب الحروب والنزاعات والكوارث (اللاجئين) فإذا نظرنا الى بلدان المصدر لوجدناها دولا فقيرة ولا تحظى حتى باهتمام الدول لكي تسعى للحد من هذه الظاهرة.

تُعاني ليبيا منذ عهد النظام السابق من تدفق المهاجرين الغير شرعيين ، وكان النظام السابق يستغل موجات الهجرة هذه للتأثير على سياسة بعض الدول الأوروبية ، فيعمل على ضبط الحدود تارةً ، وتارةً أخرى يطلق العنان أمام المهاجرين للعبور نحو أوروبا، وأصبحت تركة ثقيلة لازالت آثارها متنامية إلى اليوم ، وتعتبر الحدود الليبية نقطة ضعف كبيرة في مواجهة أمواج المهاجرين ، فهي مترامية الأطراف وتبلغ قرابة 6000 كم على طول خط الحدود مع 6 دول ، وطول هذه الحدود يجعل مراقبتها صعبة بإستمرار وتحتاج إلى إمكانيات بشرية وإلى معدات تقنية متطورة، الأمر الذي منح المهاجرين السريين فرصاً أفضل في التسلل عبر الحدود وتجنب الضبط الأمني لهم ، وينشط في هذا المجال العديد من المهربين الليبيين والمتربحين من هذا العمل يرافقهم بعض أصحاب الخبرة في معرفة مسالك الصحراء.

وتتم عملية التهريب عبر مرحلتين الأولى عن طريق مهربين عبر الحدود إلى المناطق الأقرب، حيث تكتظ مناطق في الجنوب مثل غات وأوباري وسبها وغيرها بأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين وبشكل ملحوظ رغم كل الجهود المبذولة للحد من هذا التدفق، والمرحلة الثانية تشمل التهريب إلى مناطق الساحل تمهيداً للعبور نحو الشواطئ الإيطالية أو المالطية، وهنا تقوم مجموعة أخرى من المهربين بإستلامهم حسب طلب المهاجر أحياناً، وأحياناً لا يتسنى لهم الإختيار مقابل مبالغ مالية مرتفعة نسبياً مقارنة مع حالة هؤلاء

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

المهاجرين، حيث تصل إلى ألف دولار أو أكثر للشخص الواحد بحسب مقابلات شخصية مع بعض الذين فشلوا في الهجرة.

وقد أشارت الإحصائيات (التقديرية دائماً)، إلى بلوغ عدد المهاجرين السريين المنطلقين من مختلف المناطق الساحلية إلى أكثر من200 شخص في أسبوع واحد في بعض الفترات، ووصلت نسب الموت بينها إلى 30 في المائة، ويبنى على ذلك بأن ليبيا تعاني من تدفق كبير فعلاوةً على كونها بلد عبور فإن بعض المهاجرين الأفارقة يفضلون المكوث في ليبيا لفترة من الزمن من أجل التزود بالمال اللازم للعبور نحو الضفة الأخرى للمتوسط ويصاحب هذا المكوث تكدسهم بأعداد كبيرة مصحوبين بالعديد من الأمراض ، وثقافات غريبة على المجتمع الليبي، ناهيك عن الجريمة وتجارة المخدرات والشعوذة وغيرها ، و قد سبب تواجدهم إشكاليات لا حصر لها للسلطات الليبية والتي أنهكها ملاحقتهم واحتجازهم وتكاليف علاجهم وترحيلهم ، ناهيك عن مراكز الإحتجاز المؤقتة والتي تعج بمئات المهاجرين غير الشرعيين ، والذين يعانون بحسب منظمات حقوقية من ظروف احتجاز سيئة ، وأشهر مراكز الإحتجاز في ليبيا هي مخيم الطويشة في طرابلس، ومخيم بورشادة في غريان، ومخيم قنفودة في بنغازي ، وغيرها من مراكز الإحتجاز في الجنوب الليبي ومناطق أخرى ، وتشكو العديد من هذه المراكز من الإكتظاظ وسوء المعاملة ، بل وحتى الاستغلال البدني في بعض الحالات، فمخيم بورشادة مثلاً يتكون من أربعين سقيفة بأسقف معدنية كلها مكشوفة على الشمس فيما يشبه الأقفاص ، وتحرسه إحدى كتائب الثوار ، ويتواجد من بين المهاجرين العديد من النساء الحوامل والمصحوبات مع أطفالهن ، وكذا الأطفال الغير مصحوبين بأحد ، وكذلك بعض أصحاب الأمراض الخطيرة. (محمد , 2021)

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الإهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الإقتصادية وتحرير قيود التجارة ، وذلك يقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار إقتصادية وإجتماعية على الدول النامية والفقيرة ، وأن لهذه الظاهرة عدة سلبيات منها إقتصادية ومنها إجتماعية قد تضر, كذلك بجرائم الإتجار بالبشر و المخدرات والأسلحة على الحدود، ولقد عمدت بعض التشريعات على الحد من هذه

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

الظاهرة من خلال وضع أسس قانونية وأمنية من أجل محاربتها. (عبد الكريم , 2020 :260)

وفي دراسة أجراها عبدالله أحمد المصراتي حول الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي أظهرت أن ما يتجاوز نصف مفردات العينة التي قام بدراستها ليس لديهم بطاقات صحية ولم يخضعوا لأي فحوصات طبية قبل دخولهم الى الدولة الليبية ,كما أنهم وأثناء تواجدهم في ليبيا بصفة غير شرعية لم يتلقوا أية فحوصات تثبت خلوهم من أية أمراض معدية كما انه أثبت ما نسبته (35%) فقط هم من عرضو على لجان طبية كما أن (86%) من مفردات العينة التي قام بدراستها لم يتحصلوا على أية خدمات طبية منذ قدومهم الي ليبيا وهذا ما يعكس ضعف الرعاية الصحية التي يتلقاها المهاجر غير الشرعي مما يتسبب في نقل الأمراض السارية بشكل سريع داخل المجتمع .

كما جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية أن تلبية أحتياجات المهاجرين الصحية الأساسية لا يتم على نحو كافي في كل الاحوال الأمر الذي يثير القلق في ما يتعلق بالمساواة والتماسك الإجتماعي وعدم الإقصاء، كما أن هناك صلة وطيدة بين تحركات السكان وتفشي الأمراض وتلاحظ أن مثل هذه الأمور مجتمعة تجعل من صحة المهاجر قضية متزايدة الأهمية في إطار الصحة العمومية , خاصة في ما يتعلق بضمان حصول المهاجر على تدخلات الوقاية والعلاج وهي الحقوق الأساسية التي ينعم بها سكان البلد المستضيف .

يذكر أن تجارة الهجرة غير القانونية في ليبيا نشطت منذ السنوات التي أعقبت عام 2011م ,مستغلة في ذلك عدم تواجد الأجهزة الضبطية في هذا النشاط, وتحولت البلاد الى بوابة رئيسية يتدفق إليها ألآف المهاجرين الأفارقة، وملف الهجرة هو أكثر أحد الملفات تداولا على الساحة الليبية خاصة أن ليبيا تحولت من بلد عبور إلى بلد استقرار في ظل إنتشار مراكز الإحتجاز التي تكتظ بها المدن الليبية وهو ما ضاعف من حدة المخاطر التي يعانيها هذا البلد الممزق جراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

والجدير بالذكر أن الدولة الليبية لم تهمل مكافحة هذه الظاهرة فقد عملت على صياغة عدة قوانين من أهمها القانون رقم (17) لسنة 1962م, والذي يقيد إقامة الأجانب إلى ليبيا وبشروط صارمة بالنسبة للأجانب باستثناء المستفيدين من إتفاقات خاصة موقعة من الدولة

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

الليبية ,كذلك نجد أن الإنعكاسات الأمنية للهجرة غير الشرعية والتهديد الذي يشكله نشاط تهريب المهاجرين يقع في بداية الأمر على سيادة الدول, ويكون ذلك من خلال خرق المهاجرين لحدودها الإقليمية ,سواء كانت دولة مصدرة للمهاجرين كالدول الإفريقية ,أو دولة عبور كدول جنوب غرب المتوسط أو دول إستقبال ,ومقصد للمهاجرين كالدول الأوربية فالأصل أن الدولة وحدها هي من تقرر كيفية دخول الأجانب إليها ,ومدة الإقامة فيها , ما يجب حمله من وثائق تبين صلاحية الإقامة وغيرها من الشروط التي تحددها للحفاظ على سيادتها الإقليمية ,الا أن تدخل المهربين لمساعدة المهاجرين غير الشرعيين يمس بتلك الشروط وتنهك سيادتها ويجعلها عرضة للتهديدات والخروقات الأمنية في أي وقت.(احمد,2021: 74/71)

_المبحث الثالث: أثر الدخول الغير مشروع على الأمن القومي الليبي:-

***ينقسم المبحث الثالث إلي ثلاثة مطالب :-**

_المطلب الأول : أثر الدخول الغير مشروع للغذاء على الأمن القومي.

_المطلب الثاني : أثر الدخول الغير مشروع للدواء على الأمن القومي.

_ المطلب الثالث : أثر الدخول الغير مشروع للأفراد على الأمن القومي.

_المطلب الأول : أثر الدخول الغير مشروع للغذاء على الأمن القومي :-

يشير مصطلح تلوث الغذاء إلى احتواء الطعام أو الماء على ما يجعله غير صالح للاستهلاك الآدمي أو الحيواني، سواء كانت كائنات دقيقة ضارة، أو مواد كيماوية سامة أو غذاء ملوث بالمواد المشعة القاتلة، مما قد يترتب على تناول الغذاء إصابة المستهلك بالأمراض، التي تعد أشهرها أمراض التسمم الغذائي، يعتبر الغذاء وسيلة سهلة لنقل الميكروبات الممرضة، لذلك يجب منع تلوث الطعام والماء بالميكروبات للمحافظة على الصحة العامة في أي تجمع بشري.

هددت مضاعفات الإصابة ببكتيريا السالمونيلا حياة الطفل الليبي وسيم صداقة ذي التسعة أعوام، بعد تناوله غذاء ملوثا وفاسدا كما كشفت التحاليل التي أشرف عليها طبيبه المعالج بمستشفى طرابلس المركزي الدكتور حسن التركي، والذي رصد تزايد حالات التسمم الغذائي

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

الناتجة عن بكتيريا السالمونيلا، إذ استقبل المستشفى الذي يعمل فيه 136 حالة خلال العام 2017 وكلها بسبب تناول غذاء فاسد وملوث كما يقول مضيفا: "الأمراض الناتجة عن الغذاء الفاسد والملوث أصبحت منتشرة، وتصيب حتى الرضع إذ عانى 43 رضيعا استقبلهم مستشفى الجلاء بطرابلس من أعراض تسمم غذائي بعد تناولهم لحليب مصنع منتشر في الأسواق الليبية.

تتنوع الأغذية الفاسدة التي تتدفق على ليبيا في ظل الفوضى والانقسام اللذين تعيشهما البلاد، وتزايد خطر الأغذية الفاسدة في الأسواق الليبية منذ عام 2014 بشكل مضطرد حتى بات الأمر ظاهرة تستوجب مكافحتها، حفاظا على صحة الشعب الليبي والذي باتت الأمراض تفتك به كما يقول عز الدين الدلال، لـ"العربي الجديد" محذرا من أن خطر الأغذية الفاسدة يزداد بشكل حقيقي، خاصة أن جزءا كبيرا من هذه الأغذية، هو سلع أساسية لا يمكن للمواطن الإستغناء عنها، وهو ما يمكن رصده عبر دخول ثلاثة أنواع من طماطم الطهي الفاسدة من أصل 7 أنواع دخلت عبر ميناء الخمس (مخصص بشكل أساسي من أجل إستقبال الحاويات) خلال عام 2015 والذي شهد توريد صنفين من زيوت الطهي الفاسد من أصل تسعة أنواع، وأربعة أنواع من الأرز الفاسد لكن تم ضبطها، بحسب توثيق بحث مسح السوق الليبي.

وعلى الرغم من إنتشار التحذيرات من الأغذية الفاسدة عبر وسائل الإعلام، إلا أن مركز الرقابة على الأغذية والأدوية المعني بكشف تلك الشحنات وتحذير الليبيين منها، لم يتناول أمر تلك الشحنة على صفحته الرسمية على موقع الفيس بوك والتي تحظى بمتابعة وتفاعل من الليبيين، كما يفعل في العادة، وهو ما يبرره مدير فرع مركز الرقابة على الأغذية بطرابلس عبد الرزاق التاجوري بالقول: "المركز يستجيب لطلبات التجار الموردين من جهة ومصلحة الجمارك من جهة أخرى، وكلاهما لم يعطيا المركز علما بالسلعة لإخضاعها للفحص، ومن ثم إصدار شهادة بحقها إيجابا، أو سلبا.(علي,2018)

-المطلب الثاني : أثر الدخول الغير مشروع للدواء على الأمن القومي:-

ضعف الرقابة على الدواء أحالنا إلى الدكتور عبد السلام الجازوي الموظف بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية ببنغازي والذي يرى أن "مركز الرقابة على الأدوية جهة صاحبة رأي

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

فني وليست مخولة بالضبط القضائي في ظل ضعف الأجهزة الأمنية"، يتابع الجازوي أن الغش الدوائي موجود في مختلف دول العالم ويضيف "في ليبيا الغش الدوائي يتركز في أصناف معينة كأدوية التخسيس وبعض الأمراض المزمنة ولا نعرف ما الحل.

عمل الدكتور محمد فوزي – صيدلي مصري من محافظة مطروح الحدودية – بإدارة إحدى شركات الأدوية في مدينة بنغازي ، يفسر فوزي تهريب الدواء بأن السوق الليبي مفتوحة ولا يوجد فيها رقيب ولا حسيب، حتى أن بعض التجار من دولة تشاد يشترون كميات كبيرة من الأدوية المغشوشة من مدينة أجدابيا وسط ليبيا ويهربونها عبر الصحراء إلى بلدهم.

تدخل الدكتورة عائشة الدوجاني الأستاذة بكلية الصيدلة بجامعة طرابلس في الحديث قائلة "يعمل العديد من التجار في تهريب الدواء بسبب الرغبة في الربح السريع والفوضى القائمة في ملف الدواء في ليبيا وشح العديد من الأدوية"، وتواصل "لا يوجد أي دور للدولة الليبية في مسألة الرقابة على سوق الدواء" وتقول "حتى قبل الانفلات الذي تشهده البلاد حالياً بسبب الحرب لم تكن هناك رقابة بالمعنى الحقيقي بل كانت شكلية يدخل فيها عامل الفساد والرشوة إضافة إلى عدم توفر معامل رقابة نوعية داخل البلاد أو بالمنافذ البرية والبحرية"، وهو ما يوافق رأي الدكتور فايز علي، صيدلي بمدينة طبرق شرقي ليبيا، والذي يقول إن عمليات تهريب ضخمة للأدوية تجري عبر حدود ليبيا تصل قيمتها إلى ملايين الدنانير.

يضيف فايز لـ"العربي الجديد" أن بعض شركات الاستيراد المشهورة رسمياً في ليبيا تمارس التهريب أيضاً لتمرير بعض أنواع الأدوية، ويقول "أغلب الأدوية في الصيدليات مهربة بشكل غير شرعي وغير موثوقة المصدر ولا الفاعلية بنسبة تصل إلى 70% في بعض الصيدليات.

غياب الدواء وفساد الموجود منه لا يمكن تفسيره في ظل ميزانية جهاز الإمداد الطبي المسؤول عن استيراد الأدوية البالغة 1.5 مليار دينار ليبي سنوياً (قرابة 2 مليار دولار) وهو ما يعد رقماً كبيراً قياساً إلى عدد سكان البلاد البالغ 7 ملايين نسمة بحسب آخر إحصاء، في الوقت ذاته فإن ما بين 50% و70% من الأدوية الموجودة بالصيدليات مهربة إما في الشرق أو تونس في الغرب وفقاً لمسؤولين بجهاز الإمداد الطبي، فيما تعتبر ليبيا منطقة ترانزيت لمرور الأدوية المزورة منها إلى دول الجوار الفقيرة وعلى رأسها دولة تشاد، كما

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

توجهنا إلى منزل الليبي حسين سعد الذي يقع على الحدود المصرية الليبية، وتحديداً بين منطقة "امساعد" الليبية والسلوم وسيدي براني المصرية، يتعاون سعد مع المصري خالد على تهريب الدواء المصري إلى مدينة "امساعد" حيث يسكن ويخزن بضاعته في ملحق بمنزله يقوم فيه بعقد الصفقات مع صيدليات المنطقة الشرقية دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن الأدوية وحفظها والأساليب الصحيحة والظروف المناسبة لنقلها وتخزينها، وهو ما يؤدي إلى تلف العديد منها، يقول سعد "في السابق عملت بتهريب المواد الغذائية لكن أرباحها قلت ونصحني عمي الصيدلي بأن أعمل في تهريب الدواء لمكاسبه الكبيرة"، يقوم حسين وزملاؤه بنقل الأدوية في سيارات دفع رباعي عبر الصحراء أو حملاً على الأكتاف في حال كانت الشحنة بسيطة، يعبرون منطقة الألغام، والأسلاك الشائكة ليلاً أو يقدم رشوة لموظفي الجمارك ليتمكن من تمرير بضاعته نهاراً. (القناشي , 2014)

والأمر الذي ساهم أيضاً في انتشار هذه الأدوية تلف بعض المخزون بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، تستمر لأيام في بعض الأحيان، إضافة إلى وجود مصانع للأدوية في الدول المجاورة، ودخول بعض من ليس له خبرة باستيراد الأدوية السوق بغرض إحراز أرباح سريعة. هذا كله جعل من ليبيا سوقاً للدواء من كل أنحاء العالم، بغض النظر عن الجودة والفعالية العلاجية.

وفي حديثه مع دويتشه فيله، يقول الصيدلاني عماد الرطيب، الذي يعمل في البرنامج الوطني لزراعة الأعضاء بالعاصمة طرابلس، وعضو لجنة تسيير نقابة الصيادلة بطرابلس، إن على القطاع الحكومي توفير الدواء عن طريق جهاز الإمداد الطبي، المنشغل منذ انتهاء الثورة بإجراء جرد سنوي يستغرق شهرين, ويشير الرطيب إلى أن طلبات الأدوية السابقة لم تتوفر نتيجة لقلة كمية الأدوية الموجودة في المخازن، باستثناء الأدوية التخصصية، فمخزونها في المستشفى المركزي ممتاز, ويتابع الصيدلي الليبي بالقول إن "أدوية السكر والقلب والضغط والأورام توجد بها نواقص، مما يؤدي إلى لجوء المواطن للصيدليات الخاصة، التي تحصل على هذه الأدوية عن طريق التهريب. في الفترة الماضية لم يتم فتح أي اعتمادات المصرفية لاستيراد الأدوية. هذا عزز من تهريب الأدوية ورفع أسعارها كنتيجة لذلك".

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

وفي ذات السياق رضوان النعماني، صاحب صيدلية في العاصمة طرابلس ومفتش طبي، على أن "المشكلة تكمن في قنوات استيراد الأدوية، فجهاز الإمداد الطبي الحكومي يستورد الأدوية التخصصية لعلاج الأمراض المستعصية مثل السرطان، إضافة إلى اللقاحات بأنواعها، للمستشفيات الحكومية أما الشركات الخاصة فهي تورد للقطاع العام متى طلب منها ذلك، من خلال عطاءات أو تكليفات مباشرة".

ويقترح الصيدلي رضوان النعماني "دعم الأدوية من قبل الحكومة لخفض أسعارها، بالإضافة إلى تفعيل نظام تأمين صحي شامل يغطي تكاليف الأدوية، وبهذا يتم النظر إلى جودة الدواء بدلاً من سعره"، مشيراً إلى ضرورة "تحسين دور الرقابة على الأدوية، وإنشاء قاعدة بيانات حكومية للأدوية المسجلة ومواصفاتها، دون الاعتماد بشكل كليّ على تسجيل شركات تصنيع الدواء, أما الصيدلي علي التاجوري، الذي يعمل في الضواحي الشرقية من العاصمة الليبية، فيرى أن مشكلة الدواء تكمن في تهريبه من خارج ليبيا، بالإضافة إلى الفوضى التي تعم شركات استيراد الدواء، إذ يتم توزيع الدواء من قبل بعض الشركات في سيارات غير مجهزة لتوزيع الأدوية، مما يعرضها للتلف. كما يحمل التاجوري ارتفاع سعر العملة الأجنبية جانباً من المسؤولية في ارتفاع أسعار الأدوية، مضيفاً أنه خلال "عهد (العقيد معمر) القذافي كانت الرقابة تقوم بمتابعة الصيدليات للقضاء على الدواء المهرب، فكانت الصيدليات هي من تعاقب، وليس الجمارك أو المهربين"، مضيفاً أن "مصروفات لجان التفتيش على مصانع الأدوية في الخارج تكون على حساب الوكيل، مما يفقدها المصداقية في عملها".

وبالإضافة إلى كل هذه الأسباب، فإن ليبيا كانت تستورد أدوية من دول ليست معروفة بإنتاج الأدوية، أو الدول التي تفتقر إلى الخبرة اللازمة، مثل سوريا وصربيا والهند، كما تثير بعض مصانع الأدوية في مصر القلق أيضاً، خاصة أن ليبيا تفتقر حالياً إلى أي لجان ضابطة أو رقابية تتابع الصيدليات وعملية استيراد الأدوية. (الزبير , 2012)

-المطلب الثالث : أثر الدخول الغير مشروع للأفراد على الأمن القومي :-

تتحمل الدولة الليبية الأعباء المادية، والمعنوية، والصحية، في سبيل رعاية المهاجرين وإنقاذهم من البر، والبحر، وإستضافتهم وإيوائهم لحين عودتهم طواعية إلى بلدانهم، كما أن المخاطر التي تواجه العاملين بمراكز الايواء، لوجود أمراض وأوبئة يحملها المهاجرون معهم

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

تشكل خطرا عليهم وعلى عائلاتهم، ونشير إلى أن العمالة غير المشروعة مصدرا لنشر الأمراض السارية مثل الأوبئة ,الإلتهاب الرئوي ،والكبد الوبائي، ونظرا لعدم حصولهم على مستندات إدارية تثبت دخولهم للدولة بشكل شرعي يؤدي ذلك إلى عدم تمكنهم من مقابلة العلاج، والدخول في مضلة التأمين الصحي، فيً ليبيا تدخل أغلب العمالة الوافدة من المهاجرين غير الشرعيين إلى كافة البيوت نظرا لكونهم الأرخص في الأجور, كما أنهمّ قد يعملون في المطاعم الشعبية والتي تكون على الطرقات العامة للدولة وهذا ما يسبب في سرعة إنتشار الأمراض في الدولة .

وأورد تقرير هيومن رايتس ووتش "أن عددا من المسؤولين قد أفاد بأن الأفارقة من دول جنوب الصحراء الكبرى ,يجلبون معهم فيروس نقص المناعة المكتسب (الايدز) في فلم إعلامي أنتجته اللجنة الشعبية العامة للأمن العام سابقا _ وهي بمثابة وزارة الداخلية سنة 2004م ,يثبت أن معدل الإصابة بمعدل نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يرتفع بإرتفاع معدلات الهجرة, على الرغم من أنها لم تقدم أي إحصائيات أو أدلة حول إنتقال الفيروس خارج نطاق فئة المهاجرين ,وقال الأمين العام للجنة الشعبية العامة سابقا _وهو يمثل مجلس الوزراء في ليبيا أثناء زيارة هيومن رايتس ووتش .أن الأفارقة الفقراء يتدفقون إلى ليبيا ومعهم الإيدز والمخدرات والجريمة ,واشتكى الأمين العام من العمال الزراعيين الأفارقة لأنهم يعتدون على الليبيين وعلى ممتلكاتهم في المزارع المنعزلة .

أيظا ففي الفترة الأخيرة كثرت أعمال السحر والشعوذة في ليبيا ,خاصة في أوساط النساء وهذا نتاج توافد الأجانب وخاصة الأفارقة إلى ليبيا وإدخال الطلاسم والأعشاب والعقاقير المستحضرة خصيصا للشعوذة وأعمال السحر كما تنعكس الهجرة غير الشرعية على مشكلة الهوية وتؤثر على القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة وكذلك مشكلة الإندماج واللغة بين المواطنين والمهاجرين مما يتسبب في ظهور طرف ثالث ألا وهو العصابات الإجرامية ,ويذكر أن في السنوات الأخيرة اتضح لمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا التلاعب في سجلات الرقم الوطني وهو رقم مرجعي فريد غير متكرر يصرف لكل مواطن ويستخدم للوصول إلى بيانات الأساسية بقاعدة البيانات الوطنية وإلى كافة البيانات ذات العلاقة بالمواطن، فمثل هذه الخروقات ومحاولات تسجيل غير الليبيين في المنظومة، قد يؤدي إلى

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

مخاطر عدة منها تهديد الأمن القومي للدولة وقد ينتج عن هذا التزوير تسجيل أفراد من المهاجرين غير الشرعيين كمواطنين ليبيين وهذا ما قد يهدد الهوية والجنسية الليبية وقاعدة بيانات السجل المدني والرقم الوطني على حد سواء.

إضافة الى ذلك ثمة علاقة مباشرة بين الفوضى المؤسساتية والصراعات المسلحة السائدة في ليبيا ما بعد سقوط النظام في الدولة, فالقطاع الأمني ليس سوى جهاز ركيك يتكون من وحدات جرى تجنيد المنتسبين لها من صفوف أفراد مدنيين وأفراد هم من بقايا جيش النظام البائد أو من بقايا الجيش كانوا قد استقالوا عنه في سابق الزمان، ورغم أن المجلس الوطني كسب وبسرعة فائقة اعترافات دوليا ومساندة دولية جلية إلا أنه فشل في إنشاء علاقة متينة مع المجالس المحلية والكتائب الّتي خاضت الصراع المسلح ,حيث أدت هذه التطورات إلى تنامي توترات قوية بين الكثير من الأفراد الذين كانوا متهمين بممارسة نفوذ كبير أو بتولي مناصب دبلوماسية أو العمل بصفة فنيين في النظام السابق, وزادت عليهم الضغوط رغم أنه قد أسهموا في ربح الصراع بانشقاقهم المبكر عن ذلك النظام ونلاحظ أنه مع كل هذا لم تجدي الجهود الليبية أو دول شمال المتوسط وأجهزتها لكبح جماح الهجرة إذْ لم تتحقق فاعلية كاملة للقوانين والإجراءات ,إلا إذا تمت معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة وعمل دول جنوب المتوسط على محاربة عصابات تهريب المهاجرين ,كما أن تنقل المهاجرين غير القانونيين عبر الحدود أدى إلى إنتشار الكثير من المخاطر كتجارة المخدرات والسلاح ,وبالتالي إلى إنتشار الجريمة المنظمة ,كما أن الرأي العام الأوربي ,والمدعوم إعلاميا متخوف من الهجرة، لاسيما السرية منها ,لاتصالها بكل المخاطر السابق ذكرها ,خاصة بعد الأعمال الإرهابية التي حدثت أصبحت الهجرة غير الشرعية تهديدا واضحا للأمن القومي، كما يمكن القول أن أحد الأسباب المؤثرة على الإقتصاد هو إستقبال المهاجرين الغير شرعيين ,ويرجع ذلك إلى إزدياد في نسبة البطالة ,لتوفر اليد العاملة الرخيصة الّتي تعمل من أجل إشباع قوتها اليومي وبالتالي أثر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الإجتماعي في مختلف القطاعات مما أدى إلى توسع أنواع الجرائم التي لها أثار اقتصادية كالسرقة والإختلاس والتزوير والرشوة والإبتزاز والنصب والإحتيال والغش. (احمد,2021: 76/71).

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

الخاتمة:-

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات وهي كالأتي :-

نتائج الدراسة : -

*أدى سقوط النظام السابق إلى غياب ملامح الدولة و فقدان السيادة الليبية بتعرض الحدود والمنافذ الرسمية للانتهاكات التي تهدد الأمن القومي الليبي.

*إن ضعف المؤسسات الأمنية والرقابية والضبطية أدى إلى إختراقات تهدد الأمن القومي الليبي .

*تفاقم ظاهرة الدخول غير المشروع للأفراد والأغذية والأدوية أدى إلى إنتشار الأمراض الخطيرة وتراجع في مستوى الصحة العامة للشعب الليبي .

* إنتشار الأدوية النفسية غير المراقبة أدى إلى تزايد ظاهرة التعاطي والإدمان للعقاقير المخدرة بين فئة الشباب.

*إن تدفق المواد الغذائية والدوائية غير المشروع عبر الحدود ووصولها إلى الأسواق دون رقابة تمثل تهديد خطير لصحة وأمن وبقاء الشعب الليبي على المدى الطويل .

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من التوصيات وهي كلاتي :-

*دعم وتنمية وتطوير المؤسسة الأمنية والهيئات الرقابية والأجهزة الضبطية لزيادة قدرتها وكفاءتها لضبط المنافذ الحدودية والأسواق الليبية.

*دعم وتنمية المؤسسة العسكرية لزيادة قدرتها وكفاءتها لضبط والحد من ظاهرة إنتهاك الحدود بواسطة عصابات الإتجار بالبشر والجماعات الإرهابية المتطرفة .

*دعم لجنة 5+5, من أجل التعجيل لتحقيق هدف توحيد المؤسسة العسكرية لبسط نفوذها على كافة التراب الليبي ,لمحاربة ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب المواد الغذائية والأدوية عبر الحدود الصحراوية .

*التعجيل بإقامة الانتخابات، وتشكيل نظام سياسي موحد قادر على مواجهة كافة التحديات والتهديدات التي تتربص للنيل من حياة ووجود الشعب الليبي، وبالأمن القومي الليبي برمته.

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

*مطالبة المؤسسة التشريعية بإصدار تشريعات وقوانين جديدة تغطي الإحتياجات الأمنية لمواجهة عصابات التهريب وتجار السلع الغذائية والدوائية غير الصالحة للإستهلاك البشري وذلك بإقرار عقوبات مشددة للمخالفين.

المراجع

[1] أمين، نوزاد (2015)، "حماية الأمن القومي للدولة في ظل القواعد الدولية لحقوق الإنسان "، دار دجلة للنشر والتوزيع .

[2] law/www.mohamah.net– المرشدي, أمل (2017) , "الأدوية المغشوشة وحكم القانون الليبي" ,

[3] السباطي, محمد (2016),الأدوية المغشوشة عندما يصبح الدواء هو الداء www.sehatok.com

[4] _ أحمد , محمود (2021), "الهجرة غير الشرعية وإنعكاساتها على الدولة الليبية وشبابها" ,المركز الديمقراطي العربي .

[5] _ القناشي , أنس (2014), "ليبيا في زمن الحرب..التهريب شرقا و غربا إلى ليبيا" ,صحيفة العربي الجديد .

[6] الزبير , عصام (2012), المقلد والمهرب حلول لعلاج نقص الأدية في ليبيا www.dw.com

[7] _ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2013) , "تحديات الحدود في ليبيا والجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في تأمين الحدود".

[8] _ حسين , محمد (2004) , "التشريعات المتعلقة بالرقابة على الأغذية" مكتبة المعارف الحديثة/السلسلة:علوم وتقنية (تكنولوجيا) الأغذية.

[9] _ عبد الغني , المنتصر (2014) , "الحدود الطبيعية بين الدول" ,وزارة التعليم العالي والبحث العلمي_كلية الإقتصاد و العلوم السياسية_قسم العلوم السياسية .

[10] _ عرب , رولا (2021) , "سلامة الغذاء..القوانين والأنظمة" ,مجلة التقييس الخليجي .

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022

[11] _ علي , أسامة (2018) , "الغذاء الفاسد في ليبيا ..تجارة نشطة تهدد حياة الليبيين" ,صحيفة العرب الجديدة.

[12] _ عبد الكريم , بوخالفة (2020) , "الهجرة الغير شرعية:إنعكاساتها الأمنية على الدولة وطرق القضاء عليها" ,مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية.

[13] _ كول , بيتر (2012) , "فوضى خطوط الحدود وتأمين حدود ليبيا" , مركز مالكوم كير_كارنيغي للشرق الأوسط .

[14] محمد , شكري (2021) ,الهجرة الغير شرعية..حالة ليبيا 2014 www.politics_dz.com

Copyright © HCSJ 2022
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع 2022